AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل واقع زراعة محصول القمح في محافظة واسط للمدّة 2019–2022

Analysis of the reality of wheat cultivation in Wasit Governorate for the period 2019-2022

https://doi.org/10.29124/kjeas.1547.27

قيصر حسن هادي[1] **أ. م. د. عادل سلام كشكول[2]**

جامعة واسط / كلّية الإدارة والاقتصاد

المُستخلص:

يُعدّ محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية ، لأهميته الاقتصادية والغذائية ،إذْ يُشكّل القمح مصدرا رئيساً مهمّاً لغذاء أكثر من ثلثي سكان العالم، وحصل على أكبر المساحات الزراعية في العالم مقارنةً بالمحاصيل الزراعية الأخرى. يواجه محصول القمح في العراق تذبذبا في الإنتاج على الرغم من أهميّته، مِمّا يؤثّر ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي.

يهدف البحث إلى معرفة مدى فعالية المنتج المحلّي وكفاتيه في سدّ حاجة البلد المحلّية وتقليل الاستيراد من الخارج. وكان من المهمّ الاعتماد في عملية تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي على بعض المعايير التي تخصّ مزرعة الجوت في محافظة واسط ، وتوصّل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أظهرت نتائج ما يعانيه العراق من التذبذب بإنتاج محصول القمح خلال مدّة الدراسة ؛ وذلك نتيجة تذبذب في إنتاجية الدونم من القمح؛ لأنّ أغلب الأراضي المزروعة تتركّز في شمال العراق ، والزيادة الحاصلة في استهلاك محصول القمح نتيجة الزيادة في أعداد السكان. ولا يكفي الإنتاج المحلّي لسدّ حاجة البلد المحلّية، إذْ توجد فجوة بين الكمّيات المنتجة والمستهلكة، وتَتُمُّ معالجتها عن طريق الاستيراد.

يوصي الباحث الحكومة بالاهتمام بالقطاع الزراعي عموماً وبزراعة المحاصيل الاستراتيجية التي مِنْ بينها زراعة محصول القمح بشكل خاص الاقتصاد العراقي؛ وذلك للتخلّص من مشكلة الريعية المتعلّقة بتذبذب أسعار النفط العالمية هذا من جانب ، وتنويع مصادر الدخل للاقتصادي من جانب آخر، وإعادة النظر بإجراءات التسويق للمحصول، ورفع حلقات التعقيد والروتين فضلاً عن صرف المستحّقات المتأخّرة للمزارعين ، وتشجيعهم لضمان استمرار عملية الإنتاج، والعمل على تعزيزها.

Abstract

The wheat crop is one of the strategic crops due to its economic and nutritional importance, as wheat constitutes an important main source of food for more than two-thirds of the world's population, and it has the largest agricultural areas in the world compared to other agricultural crops. The wheat crop in Iraq faces fluctuations in production despite its importance, which affects It is self-sufficient.

The research aims to find out the effectiveness and adequacy of the local product in meeting the country's local needs and reducing imports from abroad. Iraq suffers from fluctuations in the production of the wheat crop during the study period, as a result of fluctuations in the productivity of a dunam of wheat, since most of the cultivated lands are concentrated in northern Iraq, and the increase in the consumption of the wheat crop as a result of the increase in the number of the population, and that the local production is not sufficient to meet the local needs of the country, there is a gap between the quantities produced and consumed and processed by import

The researcher recommends that the government pay attention to the agricultural sector in general and the cultivation of strategic crops, including the cultivation of the wheat crop in particular, which is in the interest of the Iraqi economy, in order to get rid of the rentier problem related to the fluctuation of world oil prices on the one hand, and to diversify the sources of income for the economy on the other hand, and to reconsider the marketing procedures for the crop Raise the cycles of complexity and routine, as well as the payment of late dues to farmers and encourage them to ensure the continuation of the production process, and work to strengthen it..

المقدمة:

تحظى دراسة تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي بأهمّية كبيرة من قبل الجهات الرقابية ومتّخذي القرارات والباحثين ، إذْ إنّها توضّح التقدّم والتطوّر أو التلكُّؤ الذي يتحقّق داخل المشروع ،عن طريق مقارنة ما تَمَّ إنجازه خلال السنوات السابقة مع السنوات الحالية ورفع الخطط المستقبلية ، فهو يعمل على تصحيح الانحرافات ومعالجتها ، وكذلك يرتبط بسلوك العاملين وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، ويحدّد مستوى كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها. وتكمن الأهمّية لتقويم كفاءة الأداء لأجل معرفة مدى نجاح الوحدات الإنتاجية في تحقيق أهدافها ، وتكون وفق معايير ومؤشّرات الاقتصادية والمالية.

أولاً : أهمّية البحث :

تأتي أهمّية البحث من جانبين: الجانب الأول لابُدّ فيه من الاهتمام بزيادة إنتاج المحصول؛ لأنّه من المحاصيل الاستراتيجية لاسيّما بوصفه مصدرًا رئيسًا للغذاء لسكان العراق. أمّا الجانب الثاني؛ فلأنّ مزرعة الجوت من المزارع النموذجية في محافظة واسط التي تُسهم بنسب إنتاجية جيدة من تسويق محافظة واسط.

ثانياً: مشكلة البحث :

يعاني القطاع الزراعي في محافظة واسط جملة من المعّوقات الداخلية والخارجية، لاسيّما المعّوقات الداخلية ومنها: ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ، وكذلك ارتفاع نسبة الأوبئة والأمراض التي تصيب النباتات، وارتفاع أسعار الأسمدّة والمشتريات الزراعية. أمّا على الصعيد الخارجي: فإنّ استيراد المحاصيل الزراعية بأسعار منخفضة يحطّمُ الميزة التنافسية للمحاصيل المحلّية مِمّا يجعلها عاجزة عن مواجهة تلك المحاصيل، ومِنْ ثَمّ ينعكس ذلك ليسبّبَ عزوف المزارعين، وعجز المزارع ، وانخفاض نسب الإنتاج ، (ارتفاع أسعار الكهرباء ، ارتفاع أسعار المحروقات).

ثالثاً: فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ مزرعة الجوت هي ذات كفاءة اقتصادية تحقّق نسب مرتفعة من إنتاج محصول القمح في محافظة واسط ، ويمكنها أنْ تُسهم في سدّ جزءٍ من حاجة البلد من إنتاج محصول القمح.

رابعاً: أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرّف على واقع إنتاج محصول القمح في العراق واستهلاكه بصورة عامّة، ومحافظة واسط بصورة خاصّة للمدّة 2019-2022، واستعمال معايير تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي ؛ لمعرفة مدى فعالية المنتوج المحلي وكفايته في سدّ حاجة البلد المحلّية وتقليل الاستيراد من الخارج.

خامساً: حدود البحث:

تُقسّمُ حدود البحث على:

1- الحدود المكانية : العراق – محافظة واسط – مزرعة الجوت .
2- الحدود الزمانية: يمثّل المدّة 2019-2022

المبحث الأول : واقع زراعة محصول القمح في محافظة واسط

أولاً: طبيعة زراعة محصول القمح:

يُعدّ محصول القمح من المحاصيل الشتوية ، ومن أهمّ أنواع الحبوب الغذائية ، وأكثرها قيمة ، وأعظمها انتشار. وأقدمها استعمالًا سواء أكان للاستهلاك البشري أم الحيواني. وقد اختلف الباحثون في تحديد أول مكان لزراعته ، فهناك فريق يرجّح مصر ، في حين فريق آخر يرجّح العراق وفلسطين ، ويرى فريق آخر أنّه زُرِعَ أولا في آسيا الصغرى. ويُعدّ محصول القمح من المحاصيل الغذائية في العراق ومن ضمنها: المنطقة الجنوبية.(1)

و محصول القمح من بين المحاصيل التي يستمرّ العراق في إنتاجها نظراً للظروف الصعبة ، فضلاً عن تعدّد استعمالاته ، فهو يدخل في العديد من الصناعات. ويُعتقد أنّ القمح نشأ من تهجين ثلاثة أنواع برية ، وأنّ مركز نشوئها هو جنوب أسيا ، وغربها (2)

ثانياً: أهمّية محصول القمح :

تأتي أهمّية القمح الغذائية من احتوائه على مادة الكلوتين الذي ينتج منه أفضل أنواع الخبز. وأهمّ مكونات حبة القمح من المواد الغذائية: (بروتين ، والنشأ ، والسكريات ، والكاربوهيدرات، والدهون، والسيليلوز، والرماد، والرطوبة ، فضلاً عن النخالة التي تحتوي في طياتها فيتامين B1,B2,B3, ، وفيتامين E الذي يُعدّ ضروريًا لصحّة جسم الإنسان. (3). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (1) الآتي الذي يبيّن النسبة المئوية للمكوّنات الغذائية والكيميائية لمحصول القمح في العراق.

الجدول(1)

النسبة المئوية للمكوّنات الغذائية والكيميائية لأجزاء حبّة محصول القمح في العراق

التفاصيل	الجنين %3-%2	السويداء %85-%80	النخالة %17-%13
بروتين	28,5	9,6	14,4
نشأ	14,0	71,0	8,6
سكريات	16,2	1,1	4,6
كاربوهيدرات	44,9	74,3	61,4
دهون	10,4	1,7	4,7

سيليوز	**7,5**	**0,2**	**21,4**
الهيما سيليلوز	**0,8**	**9,8**	**26,2**
رماد	**4,5**	**0,7**	**6,3**
رطوبة	**11,7**	**14,0**	**13,7**

المصدر: عبد الحميد أحمد اليونس وآخرون، محاصيل الحبوب، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987،ص55-77.

النخالـةُ مـن المـواد العلفيـة ذات القيمـة الغذائيـة الكبيـرة بالنسـبة للحيوانـات، ولاسـيّما للـدواجن لزيـادة إنتاجهـا مـن اللحـوم والبـيض. أمّـا المخلفّـات الزراعيـة لمحصـول القمـح فتسـمّى بـالتبن ، ويمكـن الاسـتفادة منهـا علفـاً حيوانيـاً علـى الـرغم مـن فقرهـا مـن البروتينـات لكنّهـا غنيـة بالألياف، وهـي لا تتحمّـل التخـزين لمـدّة طويلـة لـذا تفقد رائحتهـا ، ولمعانهـا ، واستسـاغة الحيـوان لهـا. أمّـا بقـاء الـبعض منهـا داخـل التربـة وتحّللـه فيسـاعد فـي زيـادة نسـبة المـواد العضـوية فـي التربـة ، ويزيـد تماسـكها، مِمّـا يقلّـل مـن عمليـة جـرف التربـة. كمـا يـدخل التـبن فـي اسـتخدامات عـدَّة أخـرى كمـادة أوليـة فـي صـناعة الألـواح العازلـة والخشـب المضـغوط. ويمكـن أنْ يشـكّل التـبن مصـدراً أو دخـلاً إضـافياً للمـزارع فـي حـال اسـتعماله علفـاً حيوانيـاً أو سـماداً طبيعيـاً، (4) فضـلاً عـن صـناعة الخبـز، ويمكـن أنْ يصـنّفَ القمـح وفـق جودتـه وصـلاحيته لعمـل الخبـز وأنـواع المعجنـات كافّـة علـى نسـبة احتوائـه من مادة الجلوتين ، أو العرق ، إلّا انّ نسبة وجودها تحدّدها ثلاثة عوامل: (5)

أ- مرحلة التزهير وما بعدها تحدّد كمّية الرطوبة في التربة.

ب- مرحلة تكوين الحبوب ، تحدّد معدّل درجات الحرارة الجوية.

ج- نوعية التربة ونسبة احتوائها على النتروجين.

أمّـا الأهمّيـة الاقتصـادية فيمتـاز محصـول القمـح بأهمّيـة اقتصـادية؛ لأنّـه أحـد السـلع الغذائيـة التـي تعتمـد عليهـا شـريحة كبيـرة مـن المجتمـع فـي سـدّ احتياجاتهـا الغذائيـة ، والتـي تتّصِـفُ بمحدوديـة متوسـط دخولهـا أو انخفاضـه ، وهـذا الصـفة أعطـت للقمـح أهمّيـة سياسـية وعسـكرية لا تقـلّ عـن الأهمّيـة الاقتصـادية ،إذْ تـرى الـدول الكبـرى أنّ أفضـل وسـيلة للضـغط علـى الـدول الناميـة هـي محاربتهـا اقتصـادياً، ولاسـيّما فـي مجـال تحقيـق الأمـن الغـذائي. لـذا تُعدّ مسألة تنمية القطاع الزراعي في العراق وتحديثه ذات أهمّية استثنائية تأتي من: (6)

1. يـوفّر كمّيـات كبيـرة مـن المـواد الغذائيـة للسـكان الـذين يـزداد عـددهم بمعـدّلات مرتفعـة ، كمـا إنّ التوسّـع فـي القطـاع الزراعـي يُسـهمُ فـي ارتفـاع دخـول المـزارعين و زيـادة الطلـب علـى المـواد الغذائيـة، مـع ملاحظـة أنّ مرونـة الطلـب الداخليـة فـي اقتصـاديات الـدول الناميـة تكـون مرتفعـة جـداً ، ويشـترط أنْ تكـون الزيـادة الحاصـلة في عدد السكان من أجل سدّ الطلب المتزايد على الإنتاج.
2. محاولـة إيجـاد خطـط حقيقـة للتنميـة والتطـوير فيـه؛ لغـرض التوسّـع فـي الطلـب علـى السـلع المصـنّعة، ومِـنْ ثَـمَّ زيـادة حجـم السـوق المحلّـي، مِمّـا يخلـق حـافزًا للقطـاع الصـناعي مـن أجـل تـوفير متطلّبـات القطـاع الزراعـي كافّـة مثـل: المكـائن والأسـمدّة والمبيـدات فضـلاً عـن توسّـع قاعـدة الإنتـاج الزراعـي ، وتوسّـع الأسـواق إذْ تحتـاج إلـى

توسّع وتطوير في وسائل النقل التي تقوم بتسويق المحاصيل إلى مناطق عدّة، مِمّا يؤدّي إلى تطوّر قطاع المواصلات والتسويق.

3. يُعدّ القطاع الزراعي من أهمّ القطاعات التي تُسهم في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي في الدول النامية، وتوفير العملة الصعبة بوساطة ما تصدّره من فائض زراعي ، والذي يكون مقتصراً على عدد محدود من السلع. وعليه إذا ما تَمَّ استغلاله بصورة صحيحة في العراق فإنّه يوفّرُ عملة أجنبية ، ومِنْ ثَمَّ يُسهم في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الإنتاجية إلى جانب السلع الاستهلاكية بوساطة ارتفاع عوائد الصادرات الزراعية.
4. إنّ توسّع الاستثمار في القطاع الزراعي، وارتفاع دخول المزارعين يؤدّي إلى ارتفاع عوائد الحكومة من الضريبة التي تفرض على الأرض ، وكذلك على دخل المزارعين، وهكذا يؤدّي تطوّر الزراعة إلى توفير موارد مالية إضافية إلى الدولة.
5. يوفّرُ القطاع الزراعي المواد الخام للقطاع الصناعي، ويظهر ذلك واضحاً في الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وغيرها، وهذا يؤدّي إلى: تطوير الصناعة وتوسيعها ، وتعزيز الروابط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بما يوفّره القطاع الزراعي من مواد أولية ، وتحقيق اكتفاء ذاتي للبلد تغنيه عن استيرادها من الخارج ، والحفاظ على العملة الصعبة من الخروج إلى خارج البلد عن طريق الاستيراد.

المبحث الثاني: التحليل المكاني لمحصول القمح في محافظة واسط

أولاً : مقوّمات إنتاج القمح في محافظة واسط

تتمتّع محافظة واسط بمقومات الإنتاج الزراعي كافّة لمعظم المنتجات الزراعية، بما فيها محصول القمح. ومن أهمّ هذه المقوّمات ما يأتي:

1. **الأرض:** تُعدّ المنطقة الشمالية، والتي تشمل المحافظات الشمالية مثل: نينوى ، واربيل ، وكركوك ، وصلاح الدين ، وديالى من أكثر محافظات العراق إنتاجاً للقمح؛ نتيجة خصوبة أرضها وملاءمتها للزراعة مع حدوث تذبذب في إنتاجه في بعض الأحيان؛ لأسباب سياسية، أو اقتصادية أو بشرية. أمّا المحافظات الجنوبية فكانت تتمتّعُ بمشكلة ارتفاع نسبة ملوحة الأرض، وهي من أهمّ العوائق التي أدّتْ إلى انخفاض الزراعة فيها، على الرغم من الإجراءات التي تتّبعها من أجل التخلّص من مشكلة إقامة المبازل، إلّا أنّها لم تنفع بصورة كبيرة ؛ نتيجة ارتفاع تكاليف زراعة القمح حتى بعد إقامة المبازل. (7)
2. **المياه:** يزرع القمح في المنطقة الشمالية بالاعتماد على مياه الأمطار، أمّا المناطق الجنوبية والوسطى فتعتمد على الري سيحاً أو بالواسطة، مِمّا أدّى إلى تذبذب إنتاج القمح فيها ، فضلاً عن المشكلات التي تعاني منها شبكات الري والبزل؛ بسبب التقادم وتعرّضها للتخريب نتيجة العمليات العسكرية والإرهابية. إنَّ زيادة الإنتاج تعتمد على الزراعة المطرية ، ويشير الباحثون إلى الاعتماد على مياه الأمطار بنسبة 80% ؛ بسبب انخفاض منسوب مياه نهري دجلة والفرات نتيجة السياسة المائية التي تتّبعها دول الجوار.

3. **اليد العاملة:** يمتاز القطاع الزراعي بارتفاع نسبة العاملين فيه ، لكن غالباً ما تكون على شكل بطالة مقنعة، إذْ إنّ ارتفاع عدد سكان الريف وما يقابله من انخفاض إنتاجية الأرض فضلاً عن انخفاض مستوى التقادم التكنولوجي المستعمل ومستوى المهارة العلمية المستعملة في العمليات الزراعية أدّى إلى تخلّف القطاع الزراعي وتراجع الإنتاجية. (8)

ثانياً: أسباب تدهور زراعة القمح في العراق:

توجد العديد من الأسباب التي أدّتْ إلى تدهور زراعة القمح في العراق على الرغم من توفّر الأيدي العاملة وهذه الأسباب هي الآتي:

1. شحّة المياه وزيادة ملوحة الأراضي: ومن أسبابها عدم حصول العراق على حصّته المائية من دول المصادر المائية ؛ نتيجة ضعف المفاوض العراقي، وعدم مطالبته بالحصّة المتّفق عليها استنادا للقانون الدولي، وكذلك اغلاق إيران لأغلب المنافذ الإروائية للأنهر العراقية منها: منافذ هور الحويزة في ميسان الذي أدّى إلى جفاف الأراضي ، وهجرة السكان ، وكذلك زيادة الملوحة في المياه وأراضي البساتين والزراعة نتيجة السقي بالمياه الملّوثة ، وفي نهر دجلة ازدياد نسبة الكيمياوية الصناعية التي تُصَبُّ فيه المخلّفات الصناعية. (9)
2. انقطاع الكهرباء المستمّر، وما له من تأثير كبير على تشغيل مضخّات المياه، وعدم سقي المزارع والبساتين أيام عدّة، مِمّا يسبّب تلف المزروعات والبساتين .
3. ارتفاع أسعار البذور وعدم صلاحية بعضها؛ لأنّها تالفة لعدم فحصها في مختبرات السيطرة النوعية ، ولذلك يكون الإنتاج الزراعي قليلًا ، ولم تبادر وزارة الزراعة بتوزيع البذور على المزارعين فضلاً عن ارتفاع أسعار السماد الكيمياوي وعدم صلاحية بعضه ، ولاسيّما الإيراني والأردني وتوقّف الشركات المنتجة للسماد. وقد وصل سعر الطن الواحد إلى (500)ألف دينار وارتفاع سعره يزيد من كلفة إنتاج الخضر. أمّا الزراعة المغطاة فإنّها تحتاج إلى كميات كبيرة من السماد.
4. ارتفاع أسعار المبيدات واللقاحات ، وأغلبها تالفة وغير صالحة للاستعمال ، وتلوّث التربة والتي يعتزم بعض التجار شراؤها ، والتي تسبّب ضرراً على المزارع في النهاية. (10)
5. ارتفاع أسعار المكائن والمعدّات الزراعية المستوردة، والتي كانت سابقا تُباعُ للمزارعين بأسعار مدعومة وبعضها مجاناً، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود وأجور النقل. وقد ازدادت الأسعار بشكل جنوني وبأسعار تجارية ، وهذا يسبّب إضافة التكاليف الإنتاجية ، ولا ينافس المنتجات الزراعية المستوردة ، لا سعراً ولا نوعية.
6. لم تضع وزارة الزراعة خطّة للموازنة وحماية المستهلك والمنتج من تقلّبات السوق ، فضلّا عن وجود نوع من العجز من قبل وزارة الزراعة في دعم المشاريع الزراعية، وعدم تشجع أصحاب المشاريع الزراعية الناجحة من خلال دعمهم ببعض البذور والمبيدات واللقاحات والأدوات الزراعية ؛ لدفعهم لتحسين منتوجهم. (11)

ونتيجة لتدهور الظروف في القطاع الزراعي ، وللأسباب آنفة الذكر تَمَّ هجر المساحات الزراعية أو تقليص المساحات المزروعة إلى أدنى حدّ ممكن ، فضلاً عن التحاق أغلب أبناء المزارعين في سلكي الجيش والشرطة ، وهذه الشريحة هي الشريحة الشابّة والمنتجة ، فصارَ العملُ الزراعيُّ مقتصراً إمّا على

النساء أو الكهول من المزارعين؛ بسبب العوامل السلبية والتدهور الملحوظ في القطاع الزراعي هذا من جانب، ومن جانب آخر زيادة ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة التي تُعدّ من الأسباب والتي مقدّمتها البطالة والبحث عن فرص عمل في المدينة من جانب آخر ، ومِنْ ثَمَّ انعكس ذلك سلباً على نشاط الإنتاج الزراعي.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لمحصول القمح في محافظة واسط :

تمتلك محافظة واسط العديد من الوحدات الإدارية المتميّزة في زراعة القمح ، وقد شغلتْ محافظة واسط ميزة نسبية في إنتاج محصول القمح، ولاسيّما الموسم الزراعي لسنة 2022. إذْ تمكّنتْ دائرة زراعة واسط من تنفيذ الخطّة الزراعية وتسويق أكثر من (300) الف طن من القمح، على الرغم من التحدّيات والمعّوقات، ولاسيّما في مجال شحّة المياه ، والنقص الحاصل في وسائل الإنتاج كافّة الضرورية لإنعاش الزراعة في محافظة واسط. (12)

الجدول (2)

المساحة المزروعة وكمّية الإنتاج في محافظة واسط لسنة 2022

مناطق المحافظة	المساحة المزروعة/ دونم	الإنتاج/ مليون طن	الإنتاجية/ كفم	نسبة التغيّر للإنتاج %
الصويرة	45621	34037	361	9.6
تاج الدين	45335	21620	438	6.1
الشحيمية	48332	26326	277	7.5
العزيزية	56717	34132	461	9.7
الزبيدية	43908	15320	253	4.3
دبوني	22500	12234	470	3.4
نعمانية	35600	12456	430	3.5
قضاء الاحرار	64074	100281	79	28.6
كوت	44521	33518	395	9.5
الدجيلي	37784	12239	352	3.5
شيخ سعد	25423	11135	464	3.2

الحي	5471	4250	613	1.2
الموفقية	21400	13105	600	3.7
بشائر	3807	3223	470	0.9
بدرة	3380	5385	577	1.5
جصان	7553	10782	338	3.1
زرباطية	2735	2208	273	0.7
المجموع	514161	352251	685.1	100

المصدر: اعتمد الباحث على بيانات مديرية زراعة واسط، قسم التخطيط والمتابعة ،2021.

يتّضِحُ من خلال الجدول (2) أنّ إجمالي إنتاج المحافظة من القمح قد بَلَغَ حوالي (352251) الف طن، وهي كمّية إنتاج قليلة مقارنة بالمقوّمات التي تمتلكها المحافظة، وتبيّن من الجدول (2) المذكور أنفًا أنّ شعبة قضاء الأحرار في مديرية زراعة واسط تمتلك المساحة الأكبر بحوالي (64074)دونم، فضلاً عن كمّية الإنتاج (100281) طن، ثُمّ تليها شعبة العزيزية ، التي تمتلك مساحة حوالي (56717) دونم، وكمّية الإنتاج (34132) طن، في حين بلغت أدنى مساحة مزروعة لسنة 2022 في شعبة زرباطية التي هي حوالي (2735) دونم. وقد تميّزت الوحدات الإدارية شمال المحافظة بكمّيات إنتاج عالية ؛ لتوفير كمّيات مائية جيدة. أمّا ما يخصّ الإنتاجية فقد بلغت أقلّ إنتاجية (685.1) كغم/ دونم، مقارنة بسنة 2021. وأعلى نسبة تغيّر للإنتاج في شعبة قضاء الأحرار (28.6%)، وأدنى نسبة للتغيّر في شعبة زرباطية (0.7).

المبحث الثالث :تحليل واقع إنتاج محصول القمح في العراق للمدّة 2010-2022

أولاً : واقع محصول القمح في العراق:

بعد ما كان يشغلُ القطاع الزراعي في العراق مكانةً في هيكل الناتج المحلّي الإجمالي بدأ التدهور بشكل ملحوظ لأسباب عدّة: منها رفع القيود عن الاستيراد ، وارتفاع التكاليف الزراعية ، وشحة المياه. ويلاحظ تذبذب كمّية الإنتاج لمحصول القمح بين الارتفاع والانخفاض خلال مدّة الدراسة 2010-2020 ، إذْ كان في سنة 2010 حوالي (5544)، واستمّر بالارتفاع إلى سنة 2014 (8529) حتى بلغ حوالي (2748-5055) ألف طن سنوياً، بمعدّل نموّ (2%- 21%) ، وبلغ الاستهلاك آنذاك حوالي (2821- 5223) ألف طن سنوياً ، ويكون سبب ذلك اهتمام الدولة بإنتاج القمح وتقديم الدعم للمزارعين من خلال: تزويدهم بالبذور السليمة ، والأسمدة الكيماوية، وتقديم التسهيلات المالية بواسطة المصرف الزراعي التعاوني لتقديم القروض للفلاحين. بعد سيطرة ما يسمّى العصابات الارهابية على بعض محافظات العراق أُستعمِلَ الأسلوب ذاته التي استعملته القوات الامريكية في احتلاله للعراق كأسلوب لجمع الأموال والضغط على الانصار من

المـزارعين. كمـا أسـهم تـدهور التربـة، وعـدم الاهتمـام بتوزيـع الحصـص المائيـة، وكـري الأنهـار والمبـازل فـي تذبـذب إنتـاج محصـول القمـح ناهيـك عـن التلكُّـؤ فـي صـرف مسـتحقّات الفلاحـين والمُسـوّقين مـن قبـل الدولـة الـذي نـتج عنـه البحـث عـن وسـائل عمـل بديلـة تعطّـل القطـاع الزراعـي ، وهـو الـذي لا يسـدّ حاجـات العـراق ،وانخفـاض إنتـاج القمـح فـي 2015 إلـى حـوالي(2645) ألـف طـن سـنوياً وقيمـة الاسـتهلاك حـوالي (474) ألـف طـن سـنوياً ، بعـد مـا كـان إنتـاج القمـح فـي سـنة 2014 بحـوالي (5055) الـف طـن سـنوياً، واسـتهلاك القمـح بحـوالي(5223) ألـف طـن سـنوياً. واسـتمرّ بالانخفـاض إلـى سـنة 2018، إذْ بلـغ الإنتـاج حـوالي (2178) ألـف طـن سـنوياً والاسـتهلاك حـوالي(509) ألـف طـن سـنوياً ؛ وكـان ذلـك بسـبب تذبـذب كمّيـة الأمطـار بـين سـنة وأخـرى ، إذْ ارتفـع إنتـاج القمـح فـي سـنة 2019 بحـوالي(4343) الـف طـن سـنوياً ،والاسـتهلاك حـوالي (523)مليـون طـن سـنوياً، علـى الـرغم مـن وفـرة هطـول الأمطـار التـي خفّفـتْ مـن الرطوبـة فـي التربـة فـي بعـض المنـاطق الديميـة، إلّا أنّ الجفـاف اسـتمرّ لشـهري آذار ونيسـان باسـتثناء المنـاطق الغربيـة التـي حصـل فيهـا هطـول الأمطـار ، مـا سـبّبَ غيـاب الأمطـار فـي السـنة الحاسـمة إنقـاذ المحاصـيل خـلال هـذين الشـهرين ، كمـا سـبّبَ ارتفـاع درجـة الحـرارة إلـى (35-40) درجـة مئويـة إلـى خفـض غلّـة الحبـوب الشـتوية المتدنيـة فـي المنـاطق المتضـرّرة بالجفـاف فـي منـاطق الزراعـة الديميـة. وفـي سـنة 2020 بحـوالي(6238) ألـف طـن سـنوياً ، وبلغـت قيمـة الاسـتهلاك حـوالي(537) ألـف طـن سـنوياً، إذْ قـرّرتْ الدولـة تقـديم المسـاعدة الماليـة للمـزارعين ، فـي حـين يلاحـظ انخفـاض الإنتاج في سنة 2021 بحوالي (4234) مليون طن سنوياً. (14)

فـي سـنة 2022 تراجعـت كمّيـات إنتـاج القمـح نتيجـة أزمـة شـحّة الميـاه ، وقلّـة مواسـم الأمطـار فـي العـراق مقارنـة بالسـنوات الخمسـة الأخيـرة ، وتراجـع المسـاحات المزروعـة ، وانخفـاض مناسـيب الميـاه فـي نهـري دجلـة والفـرات مـا أدَّى إلـى الانخفـاض فـي كمّيـة الإنتـاج والإنتاجيـة فـي محصـول القمـح ، علـى الـرغم مـن حاجـة المجتمـع إلـى محصـول القمـح ،فضـلاً عـن وجـود مشـكلة فـي عمليـة الاسـتيراد تَـمَّ تـداركها مـن خـلال اسـتيراد مـا يقارب 250 الف طن من القمح من الأسواق الألمانية والاسترالية.

ومـن ذلـك تبـيّن أنّ محافظـة صـلاح الـدين شـغلت المركـز الأول مـن حيـث الإنتـاج ، والـذي ، قُـدّرَ(540) الـف طـن بنسـبة (19.5%) مـن مجمـوع الإنتـاج. تليهـا محافظـة واسـط ، والتـي قُـدّرَ إنتاجهـا (352) ألـف طـن بنسـبة(7. 12%) مـن مجمـوع الإنتـاج ، تليهـا محافظـة نينـوى إذْ قُـدّرَ إنتاجهـا (326) الـف طـن علـى التـوالي وبنسـبة(11.8%) مـن مجمـوع إنتـاج ، فيمـــا شَـكلتْ بقيـــة المحافظـات نسـبة مقـدارها (56%) مـن مجمـوع الإنتـاج، يقابـل ذلـك اسـتيراد وزارة التجـارة مـا يقـارب(250)ألـف طـن لسـدّ حاجـة البلـد المحلّـي. (15) ويبـيّن الجدول (3) كمّية الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح في العراق.

الجدول (3)

كمّية الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح في العراق (2010-2022)

السنوات	المساحة/ دونم	الإنتاج/ الف طن	الاستهلاك/ الف طن	الإنتاجية/ كغم	نسبة التغيّر الإنتاج %
2010	**5544**	**2748**	2821	**495.8**	**2**
2011	**6543**	**2808**	2828	**429.3**	**9**
2012	**6915**	**3062**	3083	**442.9**	**36**
2013	**7376**	**4178**	4223	**565.5**	**36**
2014	**8529**	**5055**	5223	**592.8**	**21**
2015	**4147**	**2645**	4740	**637.9**	**-48**
2016	**3697**	**3053**	4830	**825.7**	**15**
2017	**4216**	**2974**	4960	**705.5**	**-3**
2018	**3154**	**2178**	5090	**690.5**	**-27**
2019	**6331**	**4343**	5230	**686.1**	**99**
2020	**8574**	**6238**	5370	**727.6**	**35**
2021	**9464**	**4234**	5400	**4473**	**-32**
2022	**7487**	**2765**	6250	**369.3**	**-65**

المصدر: اعتمد الباحث في الجدول على مصادر :

1- جمهورية العراق، وزارة الزراعة ، دائرة البحوث الزراعية ، قسم بحوث الاقتصاد الزراعي، 2016،ص3.

2- المنظّمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، موقع المنظّمة على شبكة المعلومات الدولية. www.aoad.org

3- منظّمة الغذاء والزراعة للأمم المتّحدة (الفاو) كتاب الإحصاءات السنوي (الإنتاج والتجارة) موقع المنظّمة على شبكة المعلومات الدولية . www.fao.org

ثانياً: واقع الأسعار المحلّية والعالمية لمحصول القمح في العراق:

يوضّح تطوّر الأسعار المحلّية لمحصولي القمح خلال مدّة 2010-2022 ، وكانت أقلّ قيمة لمحصول القمح في سنة 1993 بحوالي (5000) دينار/ طن ، أي ما يقارب حوالي(67,56) دولار /طن، مقارنة بالسعر العالمي (140,21) دولار/طن ، وأعلى قيمة للقمح كانت في سنة 2014 بحوالي (812,500) دينار/ طن، أي ما يقارب حوالي (669,27) دولار/ طن، مقارنة بالسعر العالمي حوالي (242,9)دولار/طن، إذْ بلغ متوسّط العام للقمح حوالي (406322.76) دينار/ طن.

الجدول (7)

الأسعار العالمية والمحلّية لمحصول القمح في العراق للمدّة (2010-2022)

السنوات	سعر القمح المحلّي (دولار)	سعر القمح المحلّي (دينار)	سعر القمح العالمي (دولار)
2010	488,99	600,000	195,23
2011	668,89	800,000	280,28
2012	648,82	800,000	276,33
2013	649,35	800,000	265,69
2014	669,27	812,500	242,9
2015	646,55	806,250	185,87
2016	630,83	804,311	143,2
2017	636,96	801,299	145,29
2018	463,19	560,000	186,13
2019	468,22	560,000	163,26
2020	490,11	560,000	165,16
2021	500,20	580,000	170,21
2022	497,08	725.000	160,00

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الزراعي، صندوق النقد الدولي: https://data.imf.org

الاستنتاجات:

1. يعاني العراق من التذبذب بإنتاج محصول القمح خلال مدّة الدراسة ؛ وذلك نتيجة التذبذب في إنتاجية الدونم من القمح ؛لأنّ أغلب الأراضي المزروعة تتركّز في شمال العراق، والزيادة الحاصلة في استهلاك محصول القمح نتيجة الزيادة في إعداد السكان. إنّ الإنتاج المحلّي لا يكفي لسدّ حاجة البلد المحلّية. هنالك فجوة بين الكميات المنتجة والمستهلكة ويَتُمُّ معالجتها عن طريق الاستيراد.

2. يُعدّ محصول القمح من المحاصيل الزراعية المهمّة والتي تأتي في المرتبة الأولى؛ كونها تشكّل الأهمّية الاقتصادية والغذائية للإنسان والحيوان لاحتواها على مجموعة من الفيتامينات والمعادن والألياف.

3. يعاني الكثير من مزارعي القمح من وجود نقص في قيمة المدخلات، أو عدم وصولها في الوقت المناسب ، مِمّا يؤثّر ذلك إنتاجية المحصول.

التوصيات:

1. إنّ الاهتمام بالقطاع الزراعي عموماً، وبزراعة المحاصيل الاستراتيجية التي من بينها زراعة محصول القمح بشكل خاصّ تكون في مصلحة الاقتصاد العراقي ؛ وذلك للتخلّص من مشكلة الريعية المتعلّقة بتذبذب أسعار النفط العالمية هذا من جانب ، وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي من جانب آخر.
2. إعادة النظر بإجراءات التسويق للمحصول ورفع حلقات التعقيد والروتين فضلاً عن صرف المستحّقات المتأخّرة للمزارعين وتشجيعهم ؛ لضمان استمرار عملية الإنتاج ، والعمل على تعزيزها.
3. إضافات مساحات إلى الخطة الزراعية بغية زيادة الإنتاج واتّباع أسلوب الإنتاج الواسع لتحقيق وفورات الحجم ، وذلك لما ينعكس على تخفيض الكلف وزيادة الأرباح والاستعمال الأمثل للموارد.

إعادة النظر بالأسعار الحكومية للمنتج ومراعاة الظروف والعوامل المختلفة، والتي تمكّن المزارع من الاستمرار في عملية الزراعة ومتطلّبات المنتج.

المصادر:

(1) شمخي فيصل الأسدي، الاتّجاهات المكانية لتغيّر استعمالات الأرض الزراعية في قضاء المناذرة، أطروحة دكتوراه، كلّية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1996، ص250.

(2) خلود مسعد إيدام الغزي، المناخ وعلاقته بزراعة محاصيل القمح والشعير والرز في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير مقّدمة إلى جامعة ذي قار، كلّية الآداب، 2014، ص94.

(3) عبد الحميد أحمد اليونس وآخرون، محاصيل الحبوب، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987، ص55-77.

(4) محمود بدر علي السميع، وعلي مردان ناية الجبوري، المناخ وعلاقته بظهور وانتشار الأمراض المؤثّرة في إنتاج محصول القمح في محافظة النجف الأشرف، المؤتمر العلمي الخامس لكلّية التربية العلوم الإنسانية ، أبحاث الجغرافية ، 2012، ص1151.

(5) مخلف شلال مرعي، وإبراهيم محمد حسون القصاب ، الجغرافية الزراعية ، جامعة الموصل ، الموصل ، 1996، ص151.

(6) سلام منعم الشمري، التنمية الزراعية ومتطلّبات الأمن الغذائي في العراق، مجلّة واسط للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2006، ص75.

(7) هدى رعد هاشم، وآخرون ، دراسة تحليلية للطلب على محصول القمح في العراق للمدّة 2004-2018، مجلّة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كليّة الإدارة والاقتصاد،المجلّد17، العدد53،ج2، 2021، ص362.

(8) هدى رعد هاشم، وآخرون، مصدر سابق، ص363.

(9) المنظّمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلّد(29)، الخرطوم، 2009.

(10) فيصل عبد الفتاح نافع ، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الأمن الغذائي الوطني ، مجلّة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 46، 2014، ص204.

(11) فيصل عبد الفتاح نافع ، مصدر سابق، ص205.

(12) رشا خالد شهيب، دور التقدم التكنولوجي في تنمية وتطوير المحاصيل الاستراتيجية – محافظة واسط أنموذج للمدّة 1990-2011، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلّية الإدارة والاقتصاد، 2013، ص134.

(13) مائدة جاسم محمد ، صباح يحيى سليم ، المشاريع المستصلحة في العراق ، وزارة الزراعة والري ،الهيأة العامّة لتشغيل مشاريع الري، قسم الشؤون الفنية والتخطيط والمتابعة، 1992، ص1-2.

(14) جمهورية العراق، وزارة الزراعة ، دائرة البحوث الزراعية ، قسم بحوث الاقتصاد الزراعي، 2016 2022،ص3.

(15) جمهورية العراق، مصدر سابق ص3.